

## تمهيد:

عرفت الجزائر على غرار باقي دول العالم توجهها نحو عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية ومنظمات الخدمة العامة التي تواجه تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا المختلفة وخاصة الأنترنت، تزايد استخدام الحاسب الآلي، ثورة المعلومات والتطور الفكر الإداري، فقد غزت تكنولوجيا المعلومات مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات، إذ لا نجد مؤسسة تخلو من قواعد بيانات لوظائف إدارية مختلفة، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية وبدونها لا تستطيع المؤسسة الإستمرار في العمل لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية، وهو بمثابة تنبيه لمسيري المؤسسات بأهمية الإستجابة للمستجدات من حولهم حتى يستطيع المسير أن يفهم بيئة التغيير ومن ثمة حسن إدارتها والتعامل معها بإيجابية، ونتيجة لهذا التغيير فقد إنتقل العمل الإداري مستفيدا من تكنولوجيا المعلومات الإدارية من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأساليب الإلكترونية في الإدارة بغية التجسيد الفعلي للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية ومن ثم الخدمات العامة الإلكترونية.

لقد حاولت العديد من القطاعات العمومية التركيز على تطبيق نظام الخدمة العامة الإلكترونية، والتي تفترض وجود مبادرات وبرامج تحول إلكترونية، تستهدف الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وإبراز منجزات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وما أفرزته على شكل ومضمون الإدارة العامة يتطلب ذلك البحث في جوانب عديدة أهمها معرفة المستوى الحقيقي للتحويل الإلكتروني.

انطلاقا من هذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإدارة الإلكترونية في الجزائر وذلك من خلال المبحث الأول الذي نتناول فيه بدايات التحويل الإلكتروني في الجزائر ثم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر بعد ذلك بالنسبة البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر أما المطلب الرابع سنتناول فيه المراكز الرئيسية للجزائر الإلكترونية وفي الأخير سنتناول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطبيقات الإدارة العامة الإلكترونية في الجزائر و الذي قمنا بتقسيمه إلى العنصر الأول قطاع الداخلية والجماعات المحلية و ثم قطاع العدالة ثم فيما يلي قطاع البريد والمواصلات ثم قطاع التشغيل والتضامن الاجتماعي ثم يأتي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

## المبحث الأول: الإدارة الإلكترونية في الجزائر

تنطلق خطوات التطوير الأولى في التأسيس بمشروع الإدارة الإلكترونية نحو إيجاد واقع وبيئة مناسبة لإحداث تحول ناجح، وانطلاقاً من ذلك سيتطرق هذا المبحث إلى محتوى الاستعدادات التجهيزات، التي تشكل الأرضية الأساسية وتعتبر عن مستوى الجاهزية الإلكترونية في الجزائر كمرحلة أولية ضمن خطوات التحول الإلكتروني.

## المطلب الأول: بدايات التحول الإلكتروني في الجزائر

يمثل توجه الجزائر نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال مدخلا يعبر عن تغيير رئيسي في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية، كوسيلة لتمكين الحكومة من تأمين إدارة أكثر كفاءة لمواردها وبالتالي تمكينها من تنفيذ سياساتها وخططها بكفاءة مرتفعة.

حيث يمثل انتشار الأنترنت كتقنية محورية في استراتيجية التحول الإلكتروني مرحلة هامة في إرهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتحول للخدمات الإلكترونية في المؤسسات الحكومية بالجزائر واعتماد مفهوم الإدارة الإلكترونية كأداة لتطوير وإصلاح الإدارات العمومية.

حيث عملت الجزائر على الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت، ومختلف التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت في مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي تم إنشاؤه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986، وكان من مهامه الأساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية.

ومع إنطلاق الربط بالأنترنت في الجزائر، عرفت الجزائر منذ سنة 1994 تزايداً وتقدماً هاماً في مجال الإشتراك والتعامل بالأنترنت، ففي نفس السنة ارتبطت بالأنترنت عن طريق إيطاليا بسرعة تقدر بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية، وتجدد الإشارة إلى أنّ هذه النسبة كما يرى ذلك الدكتور بختي إبراهيم جد ضعيفة.

وقد جاء الربط بين الجزائر وإيطاليا ضمن مشروع تعاون مع منظمة اليونيسكو لإقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا، وتمثل الجزائر النقطة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا.<sup>(1)</sup>

كما قدر عدد الهيئات المشتركة في الأنترنت سنة 1996 حوالي 130 هيئة وفي سنة 1999 أي بعد خمس سنوات من دخول الأنترنت إلى الجزائر بلغ عدد المشتركين في الشبكة 800 هيئة، منها 100 هيئة في القطاع الجامعي 50 في القطاع الطبي، 500 في القطاع الاقتصادي، 150 في القطاعات الأخرى، حيث عرفت

(1) - إبراهيم بختي، "الأنترنت في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، ص 31.

الجزائر في هذه الفترة نمو ضعيفا في نسبة استعمالات واشتراكات الأفراد في الانترنت، وهذا ما يمكن تسجيل العكس منه لدى المؤسسات، مثل مقاهي الأنترنت و المؤسسات العامة بسبب ارتفاع تكاليف الربط بالشبكة<sup>(1)</sup>

ويرجع الدور الأساسي في انتشار شبكة الأنترنت في البداية إلى مركز البحث العلمي والتقني، باعتباره تنظيم حكومي تولى مسؤولية ترقية واستعمال المعلومات العلمية والتقنية وإهتم بدعم تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الجزائر، كما تكفل بتطبيق مشاريع مغاربية في إطار شراكة مع بعض الدول في شمال إفريقيا، إضافة إلى ذلك إستفاد المركز من تجهيزات للربط بالأنترنت ومن برامج لتكوين المستخدمين، الذين يقومون بتنظيم الإشراف من خلال المركز ليغطي مؤسسات مختلفة في كل القطر.<sup>(2)</sup>

وبالنظر إلى نسبة تطور إشتراكات الأنترنت في الجزائر يلاحظ التغير التدريجي لهذا المؤشر لارتباطه بظروف وأسباب مختلفة ترجع في أغلبها إلى ضعف الدخل الفردي وصعوبة الربط الشبكي، ولعل هنا ما يبرزه التزايد النسبي لمستخدمي الأنترنت لكل 100 شخص في الجزائر وفق ما يبينه الجدول التالي:

المصدر:

<http://dd.pgxt.worldbank.org/ext/dd/preports/view/SharedReport2>, seen on: 14/04/2009.

| 2000 | 2005 | 2007 | 2008 |
|------|------|------|------|
| 0.5  | 5.8  | 10.3 | 10.3 |

جدول يبين تطور مستخدمي الأنترنت لكل 100 شخص في الجزائر (من سنة 2000-2008)

وكحلقة في مراحل تطور الأنترنت جاء المرسوم التنفيذي رقم 98، 257 بتاريخ 25 أوت 1998 والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر تحت رقم 2000-307 بتاريخ 14 أكتوبر 2000 من أجل تحديد المعايير والشروط المتعلقة بكيفيات وضع الأنترنت والإستفادة من خدماتها.<sup>(3)</sup>

(1) -محمد لعقاب، الأنترنت وعصر المعلومات. الجزائر: دار هومة، 1999، ص ص 120-122.

(2) -حفيظة بومايلا، "علاقة الأنترنت كتكنولوجيا حديثة للاتصال والمعلومات بالتنمية في دول العالم الثالث"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، فرع تنظيمات سياسة وإدارية، جامعة باتنة، 2003)، ص 167.

(3) -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم: 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الأنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر بتاريخ 17 رجب 1421 الموافق لـ 15 أكتوبر 2000، ص 15.

إنّ هذه المرحلة جسدت بروز مزودون جدد آخرون في قطاعات عامة وخاصة، تتقاسم مهمة التزويد بالإنترنت مع مركز البحث العلمي والتقني، وهو ما أدى إلى تطور في عدد مستخدمي الشبكة، كما أفرز عن وصول عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر كامل التراب الوطني إلى 65 نهاية 2001.

إضافة إلى ذلك يمكن رصد نسبة التحول في استخدامات الهاتف الخليوي في الجزائر باعتباره بشكل أداة وآلية التواصل.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن إرهابات انفتاح الجزائر نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات الاتصالات قد ارتكز على محاولة توفير البيئة الملائمة، وفي مقدمتها دعم الربط بالإنترنت والتي فرضت ضرورة إيجاد سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

يرتبط الارتقاء بمستوى تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال كمطلب اساسي هام، في كل استراتيجية إلكترونية لأي دولة، بضرورة وجود سياسة وطنية تهتم بالتكنولوجيا وإدارتها، وبالنسبة للجزائر كان هناك توجه نحو بناء قدرات محلية في مجال التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يبرر ضرورة وجود وهو ما يبرر وجود سياسة وطنية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتوظيف هذه السياسة لكي تكون قادرة على منح حلولاً مدروسة ومخططة وشاملة لمختلف الميادين، وتحمل رؤى مستقبلية واستراتيجية بعيدة المدى.

لقد انطلقت بواد السياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بداية مع الخطوات الهامة في تطوير البنية القاعدية للاتصالات، كحلقة محورية في تأسيس وبناء مجتمع المعلومات، فاهتمام الجزائر بوضع سياسة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تمحور حول نقاط أساسية يمكن التطرق إليها فيما يلي:

- إيجاد بنية قاعدية قوية واسعة ومتكاملة.
- اعتماد المعرفة كسبيل لبلوغ التنمية ودعمها، خاصة بعد أن زادت أهميتها بفضل العولمة، والتطور التكنولوجي السريع في مجال الاتصالات والمعلومات.<sup>(2)</sup>
- الانفتاح على الاقتصاد الجديد، مع ضرورة الاستثمار في العنصر البشري عن طريق استغلال الكفاءات أو ما يسمى برأس المال الفكري.

<sup>(1)</sup> -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم: 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 المتعلق بضبط شروط وكيفيات خدمات الأنترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر بتاريخ 4 جمادى الأولى 1419، الموافق ل 26 أوت 1998، ص 5

<sup>(2)</sup> -حفيظة بومايلة، المرجع السابق الذكر، ص ص 163-165.

- تجاوز التحدي المفروض في ظل متغيرات العصر الجديدة بخصوص مجتمع المعلومات.
- ضرورة توفير آليات جديدة للتنمية قائمة على إيجاد بنية قاعدية قوية، ضامنة لحسن الاستغلال للشبكة الدولية للمعلومات.<sup>(1)</sup>

لقد اتجهت الجزائر من أجل تنمية واقعها التكنولوجي إلى تحقيق بعض الاستراتيجيات المرحلية، حيث اعتمدت على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع قدرات النمو الاقتصادي وأحد المصادر التنافسية و ارتفاع المداخيل ولتحقيق ذلك عمدت السياسة الوطنية إلى محاولة تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الجزائرية كرهانات أساسية للتنمية الاقتصادية المحلية والتنافسية للاقتصاد، وهو ما يعد مرتكزا هاما لبناء مجتمع المعلومات، والذي ينطلق من إدماج المؤسسات في الاقتصاد الرقمي.

وتحقيقا لهذا التوجه اعتمدت الجزائر في سياستها الوطنية الرامية إلى تأهيل الشبكة الوطنية على محورين:

- عصرنة الشبكة الوطنية للاتصالات التي تضم مليوني مشترك في الهاتف، بإدخال مكثف للتكنولوجيات الجديدة وبالرقمنة الكاملة للشبكات وتشغيل خدمات جديدة مثل: الأنترنت، الحوسبة التامة للتسيير التقني والمالي والتجاري.
- رفع طاقة الشبكة الوطنية للاتصالات لا سيما بإنجاز البرامج التالية:
- إنجاز شبكة تراسل وطنية ذات الياف بصرية يقدر طولها بـ 15.000 م على حلقتين.

أما الخطوط الدولية فتعتمد أساسا على كابل بحري بألياف بصرية تقدر سرعته بـ : 10.5 جيقايت إضافة إلى تشغيل أرضية أنترنت ذات 100.000 مشترك، مع إمكانية توسيعها إلى 1.5 مليون إضافة 500.000 خط جديد في شبكة الهاتف النقال (GSM) التابعة لـ "اتصالات الجزائر" ثم مليون خط إضافي جديد، مع توسيع شبكة تراسل المعطيات للتكفل بسرعة حاجيات الهيئات الاقتصادية والمالية مثل شبكات البنوك وغيرها.

كما أنّ هناك محور يتعلق بالتعجيل في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العامة، من خلال إدخال هذه التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز إستخدامها في مجال الإدارة العامة.

<sup>(1)</sup> - المرجع نفسه، ص 165.

في هذا السياق أنفقت الحكومة مبالغ مالية ضخمة لتطوير الإدارة الإلكترونية منذ عام 2003، إذ تقدر نسبة الإنفاق لدى وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 18 مليار دينار جزائري لتطوير تكنولوجيا المعلومات، مع وجود التخطيط لاستخدام المدفوعات الإلكترونية، وإدخال التجارة الإلكترونية لتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية بالجزائر.

إذ يبدو اهتمام الجزائر بنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والأنترنت واضحا في العديد من الخطوات، بداية من فتح سوق على المنافسة الحرة، ودعم نشر المعارف التكنولوجية من خلال برامج مخصصة لذلك في إطار دعم مجتمع المعلومات، إضافة إلى ما يتعلق بالتخطيط لمشكلة القرصنة، والجرائم الإلكترونية التي تمثل حاليا الخطر الأكبر أمام استخدامات شبكة الأنترنت، دفعت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال نحو تعيين لجنة وطنية لدراسة مشكلة القرصنة، خاصة أمام خطر هذه الأخيرة على أمن وخصوصية المعاملات الإلكترونية.

إنّ سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، باعتبارها ضرورية لإحداث نقلة نوعية في مجال الإدارة الإلكترونية لا يمكن الحكم على نجاحها، أو فشلها إلاّ بعد النظر فيما تم تحقيقه في الواقع الفعلي والميداني، وهو ما يدعو إلى حتمية التطرق إلى مستوى الجاهزية الإلكترونية، التي تكون محصلة لنوع السياسات التي تتكفل ببرامج تكنولوجيات المعلومات والاتصال<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

يساعد تحديد البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال على تقييم جاهزية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تمهيدا لإجراء المعاملات عن طريق الأنترنت والشبكات الإلكترونية الأخرى، وضمن هذا السياق عملت الجزائر نحو إيجاد بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، كمرحلة تمهيدية لتأسيس واستكمال المسارات الضرورية لتحويل الإلكتروني، ويمكن التطرق إلى أهم البرامج لمعرفة مدى الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر فيما يلي :

#### 1-الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري:

يرجع إنشاء هذه الوكالة الفضائية إلى شهر جانفي 2002، وتعرف باسم الوكالة الفضائية الجزائرية التي شهدت في نوفمبر سنة 2002 إطلاق القمر السات 1، ووضعه في مساره (Aissat1) وهو ما يمثل إسهام وبرنامج وطني هام، ومركزي في دعم حركة التنمية والتكنولوجيا والتطوير.

(1) - المرجع نفسه، ص ص، 121-123.

## 2- جهود شركة سونلغاز:

تماشياً مع ضرورة التطوير التكنولوجي وتوفير الفرص الكاملة للإتصالات السريعة والمتاحة لشريحة أكبر من المجتمع وتوسيع وتسهيل الأفراد بالمؤسسات العامة، بما يتماشى مع الإدارات العامة والمواطنين، قامت الشركة الوطنية سونلغاز بربط مركزها كإحدى التجارب الأولى بولايتي (عنابة ووهران) إذ عن طريق هذا الربط تم تحويل كابل الكهرباء، من مجرد ناقل كهربائي إلى ناقل أقل لتدفق الأنترنت يصل حوالي 5.4 ميغابيت، وذلك عن طريق التحول نحو الاعتماد على استخدام تكنولوجيا الأنترنت بواسطة الكهرباء وهو ما يسمى (**power line communication**) حيث تم الاستغناء عن استخدام الهاتف ضمن هذا التوجه، ويرى بعض الباحثين أن هذه الطريقة لها أهمية بالغة في الجزائر، انطلاقاً من أنّ نسبة السكان الذين يتوفر لديهم الإشتراك في الكهرباء تقدر بـ 97% بينما لا يتجاوز عدد مشتركى الهاتف 10%.

## 3- اتفاقيات أوراكل مع سوناطراك والبريد:

حيث تتمثل اتفاقيتين مع مجموعة (ORACLE) الأريكية والتي تعتبر من كبار الرواد العالميين في مجال برمجيات المؤسسة ، وقد ارتبطت مجموعة أوراكل في اتفاقيتها الأولى مع المدرسة الوطنية للبريد والمواصلات بغية تحقيق (ORACLE University) وتعلق بالعمل على ضبط وتنظيم مختلف البرامج الحكومية في مجال التقنيات الحديثة الخاصة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في حوالي 12 مؤسسة للتعليم العالي، وفي إطار هذه الشراكة التزمت أوراكل بتقديم العديد من التجهيزات المختلفة للإعلام الآلي، وبعض برامج التكوين، أما الاتفاقية الثانية فقد ربطت الشراكة بين مركز مؤسسة سوناطراك وأوراكل لأول مرة على مستوى إفريقيا حيث منح مركز سوناطراك شهادة مطابقة، ما مكنته من الوصول إلى تقديم خدمات في مجال التكوين من طرف (oracle) وذلك في المنتجات التكنولوجية التي ترتبط بنظم المعلومات معتمدة مثل أدوات مجموعة التصميم، إنتاج برمجيات التسيير المدججة، قواعد المعطيات وكذا شبكة المعلومات<sup>(1)</sup>

## المطلب الرابع: المرتكزات الرئيسية للجزائر الإلكترونية :

تتمحور هذه الاستراتيجية حول ثلاثة عشرة محورا رئيسيا، وذلك حسب الملخص الخاص بالجزائر الإلكترونية 2013 والمقدم من طرف اللجنة الإلكترونية في ديسمبر 2008 حيث تضمن تحديد الأهداف الرئيسية

<sup>(1)</sup> -مقدم عبرات، زيد الخير، ميلود، "متطلبات التحضير النوعي للمؤسسة الجزائرية لتسيير المعرفة والكفاءات البشرية"، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإدماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 10/09/2004، ص ص 170-171.

إلى جانب الأهداف الخاصة والمزعم تحقيقها على مدى السنوات المقبلة مع ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها وسنعرض فيما يلي أهم هذه المحاور:

## 1- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العامة:

سيحدث إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتعزيز استخداماتها في الإدارة العامة تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها، مما سيجعلها تعيد النظر في كيفية سيرها وتنظيمها وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين بشكل أنسب لا سيما من خلال وضع خدماتها المختلفة على شبكة الانترنت.

فمصرنة الإدارة الجزائرية وتطويرها من أجل تقريبها من المواطن لن تكون إلا من خلال القيام بـ :

- استكمال البنى الأساسية للمعلوماتية، بالإضافة إلى اقتناء وتحديد حظيرة التجهيزات المعلوماتية.
- وضع نظم إعلام مندمجة كإقتناء البرمجيات الخاصة بمختلف التطبيقات ذات الصلة بمهام الإدارة، وأيضا تفعيل نظم التسيير الإلكتروني للمستندات والوثائق، ما يسمح بتخزين وحفظ الوثائق في شكل الكتروني إضافة إلى إنشاء قواعد البيانات لتخزين المعلومات وتسهيل معالجتها.
- تنمية الكفاءات البشرية وذلك بتطوير برامج التكوين والتوعية واستغلال التعليم عن بعد.
- تطوير تطبيقات حكومية وإطلاق خدمات الكترونية تفاعلية موجهة إلى المواطن، تسمح بإقامة تواصل في اتجاهين بين الإدارة والمواطنين بالإضافة إلى إنشاء بوابة للحكومة الإلكترونية، ذلك بأنها ستشكل نقطة اتصال بين المواطنين والإدارات.

## 2- دعم القطاع الاقتصادي بإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

إن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي أضحي أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية، والاستفادة من الفرص المتاحة، حتى أنّ ذلك يوفر مصادر دخل جديدة ويمكن تحقيق ذلك من خلال:<sup>(1)</sup>

تطوير عرض الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي، كالمصرفية الإلكترونية وإحلال العملة الإلكترونية وتشغيل نظام حديث للخدمات المصرفية الإلكترونية مما يسمح للمصارف والبنوك من توفير خدمات

<sup>(1)</sup>-نزار شنيقل، "موقع المكتبات الجامعة ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر"، (مذكرة ماجستير قسم علم المكتبات، جامعة جيجل، 2012)، ص ص 57-58.

إلترورية لزيائنها وأيضاً إجراء معاملات إلترورية فيما بينها بالإضافة إلى الاستثمار الإلتروري، الأعمال الإلترورية، التجارة الإلترورية.

تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات ودعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق القيام بتشخيص دوري ودائم لمعرفة النقص الوارد.

### 3- تطوير آليات تسمح باستفادة المواطنين من تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

إنّ النفاذ إلى الأنترنت يسمح لأي مواطن من الاستفادة من الخدمات العمومية الإلترورية ومن القاعدة المعرفية والعلمية الهائلة الموجودة في شبكة الأنترنت، لذا فتعميم النفاذ إلى الأنترنت يشكل هدفا رئيسا في استراتيجية الجزائر الإلترورية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

أ- إعادة بعث عملية أسرتك: ظهر برنامج أسرتك، -حاسوب شخصي-، لكل عائلة سنة 2005، وكان الهدف الرئيسي منه هو تجهيز نسبة معتبرة من العائلات الجزائرية بكمبيوتر شخصي، ثم بعد ذلك التوصيل بشبكة الأنترنت، إلا أنه ونظرا لسوء الإدارة العملية وانعدام التحكم فيه، أدى ذلك إلى فشلها وانعدام التحمس لها من طرف المواطن، وعليه فإنه يتم التحضير وبناء استراتيجية جديدة من أجل إعادة بعث هذا البرنامج "أسرتك" ويكون ذلك بتزويد مختلف القطاعات بالأدوات المعلوماتية والتي تساهم بشكل كبير في تحسين حياة المواطنين.

ب- توسيع الخدمة العامة للنفاذ إلى الأنترنت: من خلال نشر خدمات الأخيرة في جميع القطاعات والفضاءات العمومية عبر الوطن.

### 3- تطوير الإلترورية الرقمي:

يتمحور الإلترورية الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية: البرمجية، الخدمات، التجهيز، لذلك أصبح من الضروري توفير ظروف مناسبة ومناخ ملائم من أجل التفعيل والتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن أجل ذلك يجب:

- خلق شبكة وطنية للبحث والتطوير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- منح مساعدات مالية مباشرة للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تشجيع المؤسسات التربوية والمصالح الإدارية والعمومية على اقتناء الصناعة المعلوماتية والإلترورية المحلية.
- وضع قانون أساسي خاص، بالمؤسسات المنتجة للبرمجيات.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> - المرجع نفسه، ص ص 58-59.

■ توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال نحو التصدير، من خلال المشاركة في التظاهرات الدولية المتخصصة في هذا المجال، والقيام بحملات ترويجية للصناعة المحلية وخلق منطقة لتبادل المنتجات والخدمات التكنولوجية الحديثة.

#### 5- تعزيز البنية التحتية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة:

إنّ اقتراح خدمات إلكترونية للمواطنين والإدارات العمومية، يكون مبنيا على أساس توفر شبكة اتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، وتستجيب لمقاييس الدولة.

لذلك فإن إنجاز بنية تحتية للاتصالات عالية السرعة والكثافة، تعتبر من أولويات استراتيجية الجزائر الإلكترونية ويتحقق ذلك بـ:

أ- تأهيل البنية التحتية للاتصالات: باقتناء تجهيزات نفاذ جديدة وربط المناطق المحرومة وإنجاز شبكة ألياف بصرية إلى غاية المنازل والعمارات والأرصفة، وكذا إقامة نظام للإشراف على الشبكة وتصليح الأعطال ومواصلة عمليات الفحص والتدقيق الخاص بالجوانب التقنية.

ب- تعزيز أمن منشآت تكنولوجيا الإعلام والاتصال: من خلال وضع إطار قانوني ومخطط تقني من شأنه حماية هذه المنشآت.

ج- التحسين المستمر في نوعية الخدمات: إنشاء نظام تقييم مستمر لنوعية هذه الخدمات.

#### 6- تطوير الكفاءات البشرية:

من أجل تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وإضافة إلى البنى التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ودعم استعمال هذه الأخيرة في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.

#### 7- تدعيم البحث والتطوير والابتكار:

تشكل محور تدعيم وتكثيف نشاطات البحث والتطوير والابتكار عنصرا هاما في استراتيجية الجزائر الإلكترونية ولتحقيقه لا بد من :

■ تنظيم البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> -Ecommission EAlgérie 2013 : Syntèse décembre 2008 en ligne <http://www.MPTIK.dz/ft/re>. Algérie 2013-43. Visité le 20-08-2010].

- إعداد برامج وطنية للبحث في مجال مجتمع المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- دعم كفاءات البحث والتطوير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتنظيم ولقاءات وطنية ودولية.
- ضمان مصادر تمويل فعال لفرق البحث.

## 8- ضبط الإطار القانوني:

- إن تشييد مجتمع المعلومات وإقامة حكومة إلكترونية يستوجب منظومة تشريعية تغطي كافة المسائل المتعلقة بهذا المجال، لذلك فمن الضروري تحديد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم من خلال:
- إعداد وتفعيل نظام خاص بالهوية الإلكترونية للأفراد والشركات وبالتوقيع الإلكتروني.
  - وضع إطار تنظيمي وقانوني يساعد على تطوير خدمات المعلومات.

## 9- الإعلام والاتصال:

بغرض جلب اهتمام ومشاركة كافة الأطراف في تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر فإنه قد بات من الاساسي التحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تحسين نوعية معيشة المواطن وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

## 10- تثمين التعاون الدولي:

إن الرغبة في التحكم في إحداثات التكنولوجيات وتملكها لن تتحقق عن طريق الاكتفاء الذاتي، وإنما عن طريق التعاون الدولي، وللوصول إلى هذا الهدف لا بد من تثمين هذا التعاون عن طريق المشاركة في المبادرات العالمية والإقليمية وكذا ترقية الشراكات الاستراتيجية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## 11- آليات التقييم والمتابعة:

من أجل إدراك أحسن لنتائج تطوير مجتمع المعلومات على الاقتصاد والمجتمع بصفة عامة، فإنه من الضروري قياس وتقييم مدى إمكانية تقييم هذا التطور وكذا الآثار والأبعاد المترتبة عنه.

## 12- إجراءات تنظيمية:

يستوجب تنفيذ استراتيجية تطوير مجتمع المعلومات وإقامة حكومة الإلكترونية فعلية، ودعم جميع القطاعات والمؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.<sup>(1)</sup>

(1) - المرجع نفسه.

### 13- الموارد المالية:

يستلزم تنفيذ استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013 رصد أموال معتبرة توجه لاستكمال عصرنة الإدارات وعرض الخدمات على شبكة الأنترنت في إطار الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والمواطن الإلكتروني.<sup>(1)</sup>

#### المطلب الخامس: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والاجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم بها الإدارة التقليدية، وهي ليست وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل إنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمالية والتشريعية والبشرية، حيث أكد العديد من الباحثين على أن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرتبط بضرورة توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة له من مستلزمات بشرية ومادية وتنظيمية، إضافة الى توفير إرادة سياسية على أعلى المستويات.<sup>(2)</sup>

لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات:

**أولاً: البنية التحتية:** إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للإتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة اخرى.

**ثانياً:** توفر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها، ومنها: أجهزة الكمبيوتر الشخصية و المحمولة وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة.

**ثالثاً:** توفر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنت، ونشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال الأكبر لعدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل تكلفة ممكنة<sup>(3)</sup>

(1)-المرجع نفسه.

(2)- بشير عباس العلاق: الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستشارية، 2005، ص33.

(3)-فارس كريم، المرجع السابق الذكر، ص. 35-37.

**رابعاً:** التدريب وبناء القدرات وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وقواعد المعلومات و البيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم، إضافة إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضاً.

**خامساً:** توفر مستوى مناسب من التمويل، بحيث يمكن تمويل الحكومة من اجراء صيانة دورية وتدريب الكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والإدارة الإلكترونية على مستوى العالم.

**سادساً:** توفر الإرادة السياسية، بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الاشراف على التطبيق وتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

**سابعاً:** وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصدقية وكافة النتائج القانونية المترتب عليها.

**ثامناً:** توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية على الدولة أو الأفراد.

**تاسعاً:** خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لإستخدام الإدارة الإلكترونية وإبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها بمشاركة هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون وصحف.

- بالإضافة إلى هذه العناصر يجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الإلكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين<sup>(1)</sup>.
- ويمكن تقسيم متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى:

#### **1- المتطلبات الادارية: وتتمثل فيما يلي:**

**أ-وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:** ويتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط المتعلقة بمشروع الإدارة الإلكترونية.

(1) - المرجع نفسه، ص38.

ب- القيادة والدعم الإداري: تعد القيادة أحد أهم العوامل المؤثرة في أي منظمة، فهي المفتاح الرئيسي لإيجاد بيئة مناسبة للعمل و تلعب دورا رئيسيا في نجاح أي عمل أوفشله.

ج : الهياكل التنظيمية : لم يعد النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة ملائما لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية، حيث نجد أن الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات و الشبكات وبتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب حتى تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية<sup>(1)</sup>.

2 - المتطلبات التقنية : تعد الإدارة الإلكترونية أسلوبا حديثا يهدف إلى تطوير أداء المنظمات. كما يمكنه أن يحقق نتائج كبيرة على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، ولكن الأسلوب الحديث يتطلب توفير البنى التحتية الملائمة لإقامة مشروع الإدارة الإلكترونية، وهذا يتطلب ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات لغرض تحديثها لكي تستجيب للتغير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية<sup>(2)</sup>.

3- المتطلبات البشرية : يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المنظمات , فلن تتمكن أي منظمة من المنظمات تحقيق أهدافها حتى وإذا امتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة ما لم تتوفر على العناصر البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا وعلى مستوى عال من الكفاءة .

وهذا ما أكده الكاتب " أحمد محمد غنيم " الذي أشار إلى ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الإرتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية ، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال وضع مجموعة من البرامج التدريبية التي تساعد في إعداد الكوادر البشرية الفنية المطلوبة لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup> -محمد جمال أكرم عمار، المرجع السابق الذكر، ص 71.

<sup>(2)</sup> -نائل عبد الحافظ العواله،"توعية الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية في العالم دراسة إستطلاعية " مجلة الملك سعود،العدد2، المجلد 15، 2003،ص200.

<sup>(3)</sup> - سميرة مطر السعودي، المرجع السابق الذكر، ص44.

## المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة العامة الإلكترونية في الجزائر

تعاني الإدارة الجزائرية من البيروقراطية التي نخرتها الرشوة والفساد المتعدد الأوجه، ولكن لهذه المشكلة حل، فالدول المتقدمة لجأت إلى الإدارة الإلكترونية لإختصار الوقت وتفادي الطوابير الطويلة لدى مكاتب الإدارة العمومية، وما ينجم عن ذلك من ضغط وقلق ومشاكل كثيرة متفرعة عن ذلك فالإدارة الإلكترونية في أبسط تعريفاتها أنّ المعلومة هي التي تذهب إلى الزبون بدل أن يكلف المواطن عناء التنقل والبحث عنها.

هذا الأمر يعتبر عاديا في الكثير من البلدان المتقدمة وحتى دول من العالم الثالث كبعض دول أمريكا اللاتينية التي استفادت كثيرا من الولايات المتحدة الأمريكية بحكم القرب الجغرافي، غير أن هذا لا يعني أن الجزائر لم تقم بخطوات نحو تطوير الإدارة الإلكترونية، فقد قامت ببعث عدة مشاريع تندرج ضمن هذا الإطار العام لإنجاح أسلوب الإدارة الإلكترونية على مستوى عدة قطاعات نذكر من بينها:

### المطلب الأول : قطاع الداخلية والجماعات المحلية

في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس هياكل ومهام الدولة واقتصاد البلد، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية وذلك بالوضع التدريجي لنظام وطني للتعريف المؤمن، الذي يركز على محورين أساسيين وهما: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية وإطلاق جواز السفر الإلكتروني والبيومتري.

وتهدف هذه العملية الخاصة بعصرنة وثائق الهوية والسفر إلى تنمية وبصفة متواصلة لسياسات تبسيط وتخفيف الإجراءات الإدارية وكذا مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا للتنمية الشاملة كما تهدف أيضا إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات عن طريق تقريب الإدارة من المواطن، وتعتبر هذه الوثيقة (بطاقة التعريف الوطنية البيومترية والإلكترونية) مطابقة آخر التطورات التكنولوجية في العالم، حيث أنها ستكون مؤمنة تماما وذات شكل أكثر مرونة، تضمن بذلك للمواطنين الإتمام السريع لمختلف الإجراءات الإدارية اليومية وهذا سبب استخداماتها المتنوعة في إطار الربط البيئي مع القطاعات الأخرى.

كما أنه سيكون للإدارة فيما بعد إمكانية إدخال خدمات إلكترونية على الشبكة لفائدة المواطن الجزائري وبالأخص على المستوى الجماعات المحلية.<sup>(1)</sup>

(1) -نزار شنيقل، المرجع السابق الذكر، ص ص 63-64.

وبالفعل فقد تم الإنطلاق في هذه العملية سنة 2010، وأصبحت مختلف الدوائر الإدارية تستقبل ملفات المواطنين الخاصة بإنشاء هذه الوثائق، من خلال تعيين بعض الدوائر كوحدات رئيسية وهي الدوائر المؤهلة ماديا وبشريًا وتقنيًا، فالحكومة الجزائرية قد وفرت لهذا المشروع ما يلزمه من الموارد المالية، المادية، الوسائل التكنولوجية وغيرها.

### المطلب الثاني: قطاع العدالة

لقد شمل برنامج الحكومة الإلكترونية في الجزائر مختلف القطاعات بما فيها قطاع العدالة، حيث أولته الحكومة اهتماما كبيرا وجعلت من إصلاح العدالة أولوية وطنية للنهوض بالمؤسسة القضائية بإمكانيات حديثة وأساليب دعم متطورة وأكثر نجاعة من أجل جعل العدالة في متناول المواطنين فعلا.<sup>(1)</sup>

إنّ إدخال هذه التكنولوجيات في قطاع العدالة ليس هدفا في حد ذاته بل يعد وسيلة للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية وسرعة، وتمنح للقاضي الوسائل التقنية لإتمام مهامه على أحسن وجه، وذلك يفترض بالضرورة أن تصاحب هذه الاستراتيجية جهود منظمة لمراجعة وإعادة النظر في هيكلية هذه التعزيزات التكنولوجية الحديثة، وتشترط على الخصوص بروز عقلية جديدة لتناسب مع هذا التزاوج بين المعرفة والإعلام الآلي، وذلك في ظل الشفافية وحسن سير المرفق العام وانطلاقا من تصور شامل وعام للقطاع ثم التركيز على تطوير القطاع من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المحاور الكبرى التالية:

#### 1-إنجاز أرضية الأنترنت:

فمنذ نوفمبر 2003 تم تزويد قطاع العدالة بممول الدخول إلى الأنترنت ذو نوعية رفيعة خاصة بالقطاع، من أجل الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية، وتسمح له بإنشاء وتسيير ذاتي لاتصالاته الإلكترونية وتعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة.

#### 2-إستحداث موقع الكتروني:

والذي تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003، يرمي إلى إعطاء معلومات قانونية لعامة الناس، أمّا عن المحتوى الحالي لهذا الموقع فإنه يتضمن معلومات متنوعة حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته وكذا الخدمات<sup>(2)</sup> التي

(1)- المرجع نفسه ، ص ص 64،65.

(2)-رافيق بن مرسل، "الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق"، (مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري،2011)،ص ص152،151.

يقدمها لعامة الناس، كما يحتوي على معلومات قانونية عامة، وبالأخص من خلال منتدى الحوار بالإضافة إلى تطوير الأنترنت في قطاع العدالة، والموجه بالخصوص إلى الاتصال الداخلي بين موظفي العدالة ويساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح.

بين سنتي 2005 و2009 تم إنجاز مواقع واب المجالس القضائية الـ 36 المطلع عليها حاليا عبر الأنترنت تتضمن هذه المعلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية كل على حدى، كما تم الانتهاء من وضع الشبكة الداخلية للوزارة سنة 2006، التي تساهم في تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الوزارة والمجالس القضائية.

### 3-إنشاء بوابة القانون:

تم إنشاؤها في أواخر نوفمبر 2003، توضع تحت تصرف المتخصصين في القانون كل الوثائق المتعلقة بالتشريع، التنظيم، الاجتهاد القضائي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويعمل هذا الموقع على تنمية المجموعة التشريعية والتنظيمية للجريدة الرسمية الصادرة منذ 1962 مزود بمحرك حسب الموضوع وإمكانية النسخ على قرص مضغوط وقد انطلق العمل الفعلي لهذا الموقع بداية من جوان 2006.

### 4-إنشاء مركز وطني للسوابق العدلية:

يعتبر أهم الإنجازات التي تستحق الذكر، تم استلامه في 6 فيفري 2004 وهو مشروع يمثل مرجعية حقيقية لتطوير وعصرنة الإدارة، وهدفه الأساسي أداء خدمة عمومية هامة، وإعداد ومنح البطاقة رقم 3 لصحيفة السوابق العدلية في ظروف تتسم بالسرعة والفعالية، كما يسعى إلى تحقيق عدة أهداف في آن واحد.

■ أهداف اتجاه المواطن حيث يسهل عليه عملية الطلب، ويمكن من سحب صحيفة السوابق العدلية في بضع ساعات وفي أي نقطة من الوطن.

■ أهداف اتجاه الجهات القضائية نفسها، حيث يساعدها على المعالجة السريعة والفعالة لملفات المساجين من طرف قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية خاصة في الأوضاع الحساسة كحالة اتخاذ القرارات، الإفراج المؤقت، والحجز تحت النظر.

### 5-الشبكة القطاعية لوزارة العدل: تشكل قاعدة تحتية مادية وضرورية بصفة مطلقة للتوسع في التطبيقات

المعلوماتية لاعتبارات تأخذ في نفس الوقت جانب النوعية والاتقان، إلى جانب الضمانات الضرورية للأمن.<sup>(1)</sup>

(1)-المرجع نفسه، ص 152 .

شرع في وضع شبكات محلية في موقعين رئيسيين (الجهات القضائية للجزائر وهران) وقد تم تعميمها في 144 هيئة قضائية في ديسمبر 2004، لتتوسع بعد ذلك إلى المواقع المتبقية (جهات قضائية ومؤسسات عقابية) خلال الفصل الأول من سنة 2005، تلاها توسيع ربط الشبكات المحلية للمؤسسات القضائية (المحاكم المجالس القضائية، المحكمة العليا ومجلس الدولة) بالإدارة المركزية منذ بداية 2007 وإنجاز شبكات اتصالات عبر الساتل، وتثبيتها على مستوى كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية سنة 2009.

#### 6- نظام تسيير ومتابعة الملفات القضائية: والذي يعمل على: (1)

■ إيجاد سيولة أكثر في تسيير المنازعات، بفضل التسيير والمتابعة المعلوماتية للملفات القضائية من تاريخ إيداع القضية إلى غاية النطق بالحكم.

■ الشفافية والموضوعية في الجدولة وتصنيف القضايا، من خلال التمكن بسرعة من معرفة الملفات لكل المتدخلين بما فيهم المواطن المعني ومحاميه، عن طريق الاستشارة الآلية والشبكات الإلكترونية.

7- تنظيم الخريطة القضائية الجديدة: هو مشروع يهتم بإنجاز إدارة تساعد على اتخاذ قرار إعداد خريطة قضائية جديدة وتسيير تطوراتها يطمح إلى إضفاء عقلانية أكثر على سياسات إنشاء جهات قضائية جديدة، تكوين وتعميم القضاة.

8 -رقمنة الأرشيف القضائي: يرمي هذا المشروع إلى تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره من خلال الاستعانة بالأدوات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد التلف وضياع الوثائق، وكذا السرعة في عمليات البحث والإسترجاع، وعلاوة على هذا الطرح الغالب اليوم المتمثل في مساندة الالتزامات القانونية في مجال المحافظة على الأرشيف، ستمكن مصلحة الأرشيف القضائي من أداء خدماتها العمومية على أحسن وجه، بالدرجة الأولى اتجاه المواطن الذي يساعده في الحصول على وثيقة أو استكمال ملف قضائي له أهمية بالغة، ثم الإنتهاء من إنجاز دفتر الشروط لهذا المشروع وهو مبرمج من سنة 2011 إلى 2013.

خلاصة القول أن مبادرة وزارة العدل إلى اعتماد استراتيجية لعصرنة العدالة وتقريبها من المواطن وكذا جعل العمل الإلكتروني بما يسمح باقتصاد الجهد والوقت والتكاليف وهو ما يبرز غياب استراتيجية وطنية نابعة عن إرادة سياسية في سبيل تعميم الإدارة الإلكترونية فقي جميع القطاعات غلى غاية سنة 2008، التي تمثل تاريخ اعتماد

(1) - المرجع نفسه ، ص ص 152-155.

مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 الذي يمثل الاستراتيجية الشاملة لتعميم تطبيق الإدارة الإلكترونية في جميع الإدارات العامة.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: قطاع البريد والمواصلات

لقد كان قطاع البريد والمواصلات، من بين أول القطاعات التي تبنت أساليب العمل وفق النظم الإلكترونية الحديثة، وذلك باعتباره تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

فقد كان السباق لطرح أول بطاقة مغناطيسية، تمكن من القيام بمختلف العمليات البريدية والبنكية ومن شأنها أيضا، تخنيب المواطنين لطوابير الانتظار التي تشهدها المكاتب البريدية يوميا حيث يمكن باستخدام هذه البطاقة، القيام بعملية سحب الأموال، الكشف عن الرصيد سواء من المكاتب البريدية أو من الموزعات الآلية الموجودة خارج مكاتب البريد أو حتى البنوك، فهي أيضا بطاقة يصطلح عليها بطاقة ما بين البنوك، وإلى حد الآن فقد تم توزيع ما يقارب حوالي 6 ملايين بطاقة، وحسب بعض الإحصائيات في سنة جوان 2007 فهناك ما يقارب 394 موزع آلي موجود في الخدمة موزعين بين مختلف البنوك.

هذه الموزعات الآلية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر فائدة للمواطنين من حيث تفادي الطوابير، والحصول على الخدمة في أقرب وقت، وسرعة وفاعلية على مدار 24 ساعة في اليوم و 7/7 أيام، إلا أن المشاكل التقنية، تحول دون ذلك ففي معظم الأوقات لا يجد المواطن هذه الموزعات شغالة، نظرا لعطب تقني، أو نقص السيولة المالية، أو حتى أحيانا يرجع الأمر لأسباب أمنية.

وأيا فقد أطلقت مؤخرا وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال عملية إنشاء موقع ويب، ووضعه قيد التنفيذ تحت إسم بوابة المواطن، وهي بمثابة بوابة للإدارة الإلكترونية الجزائرية تقدم معلومات متنوعة خاصة بمختلف الأنشطة التي يقوم بها المواطن الجزائري في الحياة اليومية، بالإضافة إلى دليل لمختلف الإدارات والمصالح الموجودة عبر التراب الوطني (مؤسسات وإدارات، مستشفيات، بنوك، مطارات... الخ).<sup>(2)</sup>

وبالتالي تولد عن التغيير الحاصل في وظائف ونشاطات وزارة البريد والمواصلات إلى المؤسسة العمومية للبريد كمؤسسة ذات الطابع الصناعي والتجاري، وإلى متعامل المواصلات السلوكية واللاسلكية وفق الآتي:

#### 1. بريد الجزائر: تم فصلها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC).

<sup>(1)</sup>-المرجع نفسه، ص 155.

<sup>(2)</sup>-نزار شنيقل، المرجع السابق الذكر، ص ص 68-69.

2. اتصالات الجزائر: هي مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE) شركة ذات أسهم (SPA)

3. سلطة الضبط: امام فتح سوق الاستثمارات في الاتصالات كانت هناك ضرورة إلى تأسيس نظام سلطة خاصة تتخذ من الجزائر العاصمة مقرا لها، تعرف سلطة الضبط<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع: قطاع التشغيل والتضامن الاجتماعي

لم يكن هذا القطاع أيضا بمنأى عن التطورات لحاصلة، فقد عرف تقدما ملحوظا في استخدام أسلوب الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال طرحه لمشروع بطاقة الشفاء الإلكترونية، هذا النظام العصري الذي يركز على آليات تقنية تستعمل فيها تقنيات حديثة، فهي بطاقة مزودة تحتوي على معلومات إدارية وطبية للمؤمن الاجتماعي وذوي حقوقه، هذه المعلومات مخزنة في صحيفة إلكترونية كما أنها تحتوي على سائر المعلومات الشخصية للمؤمن كاسمه ولقبه ورقم التأمين ومن خلال ذلك يتم التعرف بصفة المؤمن اجتماعيا وكيفية استعمال البطاقة الإلكترونية الشفاء من طرف ممتهني الصحة، وجاء القانون 08-01 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق لـ 23 جانفي 2008 لتكملة نصوص القانون 38-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

ويعتبر هذا القانون الوعاء التشريعي الذي يقر تطبيق استعمال بطاقة الشفاء، هذه الأخيرة تهدف في الأساس إلى الانتقال من النظام القديم إلى نظام جديد عصري يركز على تقنيات حديثة تعتمد في الأساس على المعالجة الآلية للمعلومات المتوفرة لدى الضمان الاجتماعي.

وتحتوي بطاقة الشفاء على شريحة مزودة بمعلومات إدارية وطنية للمؤمن الاجتماعي وذوي حقوقه، فضلا على سائر المعلومات الشخصية للمؤمن كاسمه ولقبه ورقم التأمين مما يسمح بالتعرف على المؤمن اجتماعيا وفق مسار يسمح بالتعرف الدقيق على نوعية المرض وطبيعة العلاجات ونوعية الأدوية التي يتناولها ويضمن تغطية كاملة وشاملة للمؤمن، على أن يتم انتقال المعطيات الرقمية وفق نظام آلي يربط جميع المتدخلين من أطباء وصيادلة ومستشفيات مصالح الضمان الاجتماعي، بشبكة معلوماتية خاصة بشكل يضمن حماية توازن منظومة الضمان والتحكم في مصاريف العلاج، ويبلغ عدد الجزائريين الذين يستفيدون من بطاقة "الشفاء" 20 مليون شخص منهم 7 ملايين مؤمن فقط، بالإضافة إلى حوالي 13 مليون شخص من ذوي الحقوق وتشرف على إنتاج هذه البطاقات الشركة الفرنسية "أكسالطو" التي فازت بالصفقة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 16 مليون يورو.

<sup>(1)</sup> - عبد الكريم عشور، المرجع السابق الذكر، ص 137.

تستعمل بطاقة الشفاء من طرف هياكل العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج، وكذا مهني الصحة قصد تعريف المؤمن له اجتماعيا أو ذوي الحقوق، التدقيق في حقوق المستفيدين من الأداءات الإطلاع على المعطيات المرخصة بواسطة المفتاح الإلكتروني لكل علاج، ومن بين الأهداف العامة والخاصة لبطاقة الشفاء الإلكترونية، فهي تتمثل أساسا في:

تحسين وتيرة معالجة ملفات التعويض والسهولة والإسراع في عملية التعويض، والتحكم الجيد في المصاريف الصحية خلال اللجوء إلى الطبيب العام أو الطبيب المتخصص مما يؤدي إلى تفادي تكرار وصفات العلاج.

ويسمح أيضا استعمال بطاقة الشفاء في دفع مستحقات الخدمات الطبية من التحديد الدقيق لنشاطات الأطباء وهي النقطة التي يتحرج منها الأطباء حاليا وخاصة في الشق المتعلق بالوضعيات اتجاه مصالح الضرائب.

تعميم نظام التعاقد سيمكن الحكومة من ضمان مصالح الأطباء الخواص والهيئات العمومية والصيدالة.

ويعترض استعمال بطاقة الشفاء الإلكترونية مجموعة من العوائق أبرزها: هو المشكل التكنولوجي نظرا لعدم تجهيز الأطباء على المستوى الولائي الوطني بأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني فهذا النظام يفتقر إلى وجود اتفاقية تضمن العمل في إطار تقني خاصة في مجال تحميل المعلومات على الحوامل الإلكترونية وهذا بسبب عدم وجود إطار قانوني يحمي حقوق كل من الطرفين أي المؤمن والهيئات الصحية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الخامس: قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار عصرنة الإدارة ومواكبة التغيير الحاصل في بيئة الإدارة العامة على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى مع أهداف منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، إذ يمكن الإنطلاق من أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأحد أساسيات الإدارة الإلكترونية وإبراز دورها في مجال التعليم والبحث العلمي والتكوين، إذ أن هناك توجه واضح للإرتقاء بالخدمات المقدمة للطلبة والأساتذة من خلال الربط بين العديد من الجامعات إضافة إلى توفير الشبكة لأساليب جديدة للتكوين.

إن أهمية التحول للإدارة الإلكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة، قد أصبح مطلب ضروري تمليه ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتحضرة خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، أحد المسارات الجديدة التي سيطرت من قبل الدول المتقدمة سعيا إلى تجسيدها في الواقع العملي داخل جامعاتها، ولقد تم الإعتماد على شبكة الانترنت لدى

<sup>(1)</sup> -نزار شنيقل، المرجع السابق الذكر، ص ص 70-71.

مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العديد من المجالات، إذ تتوفر العديد من المخابر، مراكز البحث، والجامعات على التغطية الكاملة من طرف الشبكة، وهذا تماشياً مع حاجة القطاع الملحة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي.

وبالتالي فبالبحث عن أساليب تطوير هذا القطاع، في ظل بروز مفاهيم ومداخل جديدة لتحسين نوع الخدمات هذا القطاع، وتطوير مردوديته، وهو ما أصبح يعبر عنه بجودة التعليم العالي، فتطبيق الخدمات الإلكترونية في الجامعات الجزائرية يرمي بالأساس إلى تحقيق عدد من الأهداف تشمل التطوير النوعي وتحديث كامل طرق التسيير بما يضمن السرعة العالية في أداء المهام، ويدعم تنمية مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، والإنصهار في مجتمع المعلومات والإستفادة من الخبرات التي تكونها الجامعة، أو تقوم باستقطابها، حيث عملت مختلف الجامعات الجزائرية إلى جانب المراكز على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الإلكترونية والتي يمكن استعراضها من خلال:

#### التسجيلات الجامعية:

حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وتمنحهم الجامعة فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولى عن طريق الانترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية، يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا.

إذ تتم عملية التسجيل الجامعي الأولى وفق المراحل التالية:

#### أ- ملاً وإرسال البطاقة الإلكترونية:

إن من خلال هذه المواقع يتمكن الطالب عبر منفذ الأترنيت المجاني من المشاركة في الترتيب، حيث يتم إرسال البطاقة الإلكترونية للتسجيل المبدئي أو الأولى عبر مواقع الواب المبينة أعلاه، ويتمكن الطالب من الدخول عبر الرمز الشخصي الممنوح له ضمن كشف النقاط، وتعتمد عملية التوجيه على المعالجة المعلوماتية الوطنية لبطاقات الرغبات لحاملي شهادة البكالوريا كما يتم التعرف على قائمة الميادين والجذوع المشتركة والفروع التي يمكن للطلاب الجديد الاستفادة منها والتسجيل ضمنها.

وبفضل الاستمارة الإلكترونية يمنح الطالب إمكانية تصحيح وتعديل لبطاقته مرة ثانية بعد إيداعها، أي تعديل وتصحيح الرغبات مرة ثانية، غير أنه في المرة الثانية تقبل الاستمارة الإلكترونية المودعة، وهي تمثل الإستمارة النهائية والتي تحتوي على أسماء الفروع ورموزها بشكل مرتب حسب رغبات الطالب ونتائجه.<sup>(1)</sup>

(1)-عبد الكريم عشور، المرجع السابق الذكر، ص ص 144-145.

## ب-مرحلة الاطلاع على نتائج التوجيه:

بعد إيداع الاستمارة الإلكترونية تخضع الاختيارات إلى نظام المعالجة المعلوماتية الوطنية، وضمن هذه المعالجة يتم الترتيب، التوجيه، حسب الفروع مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المعالجة الوطنية، كما تظهر أهمية هذه الأخيرة في كونها توفر عنصر الحياد، وشفافية التعامل أثناء التوجيه، فالتعامل يتم آليا دون تدخل العوامل الأخرى، إذ يتم الاطلاع على نتائج التوجيه الخاص بكل طالب عبر زيارة وتفقد المواقع الإلكترونية الخاصة بالتسجيل الجامعي الأولي من خلال شبكة الأنترنت عبر الخط مباشرة.

ج-مرحلة تأكيد التسجيل: بعد الإطلاع على نتائج التوجيه تأتي مرحلة تأكيد التسجيل وذلك عن طريق إستمارة الكترونية يتم الحصول عليها.

د-مرحلة الطعون: وهي تتزامن مع مرحلة تأكيد التسجيل، حيث يمكن للطالب الذي وجه إلى فرع أو تخصص لا يرغب في التسجيل والدراسة ضمنه أن يقدم طعنا خاصا حول توجيهه وتتم الطعون كذلك عبر الخط فقط. ومن خلال نموذج التسجيل الأولي عبر الأنترنت الذي تم التطرق إليه، يمكن القول أن ذلك يترجم توجهها فعليا للمنظومة الجامعية لتطبيق الخدمات العامة الإلكترونية الأمر الذي يسمح لها بأن تحقق بعض الامتيازات والإنجازات والتي تشمل:

- القضاء على ظاهرة الطابور في مراكز التسجيل الأولي داخل الجامعات.
- تخفيض التكلفة (التكلفة السفر والتنقل الخاصة بالطلبة).
- السرعة والدقة في تقديم الخدمات على الخط.
- ترشيد استخدام الموارد داخل الجامعات.

مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي كما هو الحال لدى الدول المتطورة كخطة أساسية في التحول نحو الجامعات الافتراضية.<sup>(1)</sup>

(1)-المرجع نفسه، ص ص 145-147.

### خلاصة واستنتاجات:

يرتبط أسلوب الإدارة الإلكترونية بالدور المتنامي لاستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات في الإدارة وهو يشير إلى استخدام وسائل الاتصال العامة، رغم التداخل الموجود بين مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الحكومة الإلكترونية، كما يمثل أسلوب الإدارة الإلكترونية مدخلا من مداخل إعادة البناء الهندسي للعمليات الإدارية بشكل الكتروني بهدف تحقيق سرعة المعاملات الإدارية.

ولذلك فإن نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر أصبح أمرا ضروريا لتطوير الخدمات المقدمة للمواطن كالقيام بالعمليات الكبرى على مستوى مراكز البريد باستعمال التكنولوجيات الحديثة في تحسين منظومة خدمات التعليم العالي كإدخال تقنيات الأنترنت في تطوير مؤسسات التكوين المهني وقطاع التربية، وتجهيز مختلف مؤسساتها بآليات الإدارة الإلكترونية.

وبناء على التجارب القطاعية سابقة الذكر يمكن القول أنّ الجزائر عرفت نوعا من الانفتاح على نموذج الإدارة الإلكترونية كمرحلة هامة في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين.